المؤتمر العالمي السابع للزكاة بيروت – يناير(كانون الثاني) 2007

عنوان البحث

دور "الصندوق الزكاة في لبنان" في تأهيل الأسر المستفيدة وتحويلها من مستهلكة إلى منتجة

إعداد

د. سمير أسعد الشاعر

محاضر في جامعتي الأوزاعي واليسوعية

متخصص في إدارة الأموال والرقابة الشرعية

مختصر السيرة الذاتية:

مواليد بيروت 1966.

عضو لجنة صندوق الزكاة في لبنان.

بكالوريوس محاسبة من جامعة بيروت العربية.

ماجستير بعنوان "إدارة أموال الزكاة"،

ودكتوراه بعنوان "رقابة أموال الدولة" من جامعة الإمام الأوزاعي.

شارك بالعديد من المؤتمرات والندوات في لبنان وخارجه.

متعاون مع:

نقابة الخبراء والمحاسبين في لبنان،

البنك الإسلامي للتنمية جدة،

اتحاد المصارف العربية في لبنان،

ورابطة الجامعات الإسلامية.

ملخص البحث

إن بيئة المجتمع اللبناني الطائفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، والوعي الزكوي، تشكل بحراً لجياً لعمل صندوق الزكاة. فمن جهة تضيق الموارد، ومن أخرى تزيد الإنفاق. وهي بيئة لا مجال فيها لجعل الزكاة إلزامية. فلا تصل الزكاة التي تدفع لصندوق الزكاة إلى 1% من الزكاة المستحقة في لبنان، وتحصل الجمعيات والهيئات الأهلية على الواحد أو الاثنين بالمائة الأخرى. وهو تحد آخر يضعف آثار الحصيلة الزكوية ويشرذمها على قلتها.

فضلاً عن التحديات الإدارية داخل مؤسسات دار الفتوى اللبنانية، وعجز الصندوق حتى تاريخه عن بسط فروعه على مختلف الأراضي اللبنانية، لأسباب متراكمة منذ الحرب حتى اليوم.

رغم كل ما سبق، من تحديات نهض صندوق الزكاة بمجموعة من المشاريع المستمرة منذ سنوات، منها المنتج المغّل، وأخرى الأقل إنتاجية، وثالثة تم إيقافها، لتغيير الصندوق لبعض استراتيجياته، التي دعت إليها الظروف الطارئة والمتغيرة لأحوال المسلمين نتيجة الظروف الخاصة الحّالة في لبنان.

إلا أن رؤية الصندوق للمستقبل القريب تنتهج عدة خطوات أهمها:

1. اعتماد منهجية الفروع المنتشرة، والسياسة الإعلامية المبتكرة، لزيادة الواردات في مقابلة الضغوط الانفاقية المتنامية باضطراد.
2. التوجه التدريجي نحو الاستثمار الإنتاجي المباشر(كمشروع مزرعة البقر للتربية والحليب في الشمال، ودراسة عروض استثمارية مقدمة من بعض المصارف الإسلامية).
3. اعتماد معدل سنوي للتسرب الإيجابي للمستحقين بنسب متواضعة ترتفع سنوياً اعتماداً على معدلات النجاح المحققة واقعياً.
4. الدعوة لخطة إعلامية مستمرة تبني التزام الفرد في غياب الإلزام القانوني، موحدة على صعيد العالم الإسلامي وبلغاته المختلفة على فضائياته.

واقع المجتمع اللبناني:

إن التحديد الواضح لعنوان البحث، يدعوني لولوج الموضوع مباشرة من غير مقدمات عن مكانة الزكاة وموقعها الشرعي أو أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

غير أن العنوان يحمل من الأمل ما تقصر الإمكانات المتاحة في لبنان عن النهوض به، كما أنه يحث على عدم الاكتفاء بالمنجز، والتقدم والسعي نحو تحقيق هدف الزكاة الأسمى بتحويل المستحق من مستهلك إلى منتج.

بعد الاستهلال السابق، لا نستطيع إيصال واقع صندوق الزكاة دون التعرف على ظروف لبنان الطائفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

يتوزع لبنان بمساحته الضيقة على ثمانية عشر طائفة لكل منها أحوالها الشخصية الخاصة بها، والطائفة السنية هي الأكبر عدداً والأوسع انتشاراً على رقعة الوطن، وتتصف بوجود نسبة من الأغنياء الكبار فيها، غير أن سوادها الأعظم من الفقراء، تتوزعهم مناطق الشمال والبقاع وأجزاء من بيروت، وتتوسط المجموعتين السابقتين طبقة تكاد لا تذكر لشدة نحولها، تعرف بالطبقة الوسطى، أغلبها من المتعففين والأغنياء سابقاً. وقد قدمت هذه الطائفة كثيراً من التضحيات جمعاً لشعث البلد، ومن آخرها ما دفعناه من دم في شباط 2005 الذي هز لبنان ومحيطة ولا نزال نعاني من ارتداداته.

ويقوم النظام السياسي اللبناني على تعدد الأحزاب السياسية والديمقراطية الممثلة في المجلس النيابي، بأعضاء منتخبين مباشرة من قبل أفراد المجتمع، ولكن التمثيل السياسي في

الحكومة أو المجلس النيابي يخضع لاعتبارات التمثيل النسبي لمختلف فئاته وطوائفه، مما يجعل من الصعب في مثل هكذا واقع سياسي، أن تكون الزكاة إلزامية على صعيد الوطن أو حتى داخل الطائفة، مما يلقي بمزيد من الضغوط على الصندوق لزيادة الواردات.

أما من الناحية الاجتماعية، فلبنان بلد منفتح على العالم وينعم أفراده بجو من حرية التعبير، مما يجعله عرضةً لكثير من التيارات الفكرية حسنها وسيئها، ومن تيارات غير إسلامية وأخرى إسلامية من بينها من يقول: أنه لا زكاة بغياب دولة الإسلام، أو أن الزكاة محصورة في ما ذكر النبي ﷺ تحديداً، وأنه لا زكاة في العملة الورقية، وغيرها من الأقوال التي توسع الشقة بين المسلمين وتضعف الحصيلة.

والغريب أن بعض أصحاب هذه الأقوال إذا أصابتهم جائحة أو دونها جاءوك يريدون منها بل ويزايدون بأقوال، أن على الصندوق مساعدتهم، ويعطيك الدروس والعبر والعظات بالأخلاق المحمدية والأفعال العمرية وتلهج ألسنتهم بمقولة عمر رضي الله عنه "إذا أعطيتم فأغنوا"، رغم أن أكثرهم يرد كل نشاط علمي أو تجديد فقهي أحدثته المجامع أو المؤتمرات أو الندوات.

أما بالنسبة للواقع الاقتصادي، فلبنان على مر تاريخه يؤمن بالملكية الخاصة والمبادرة الفردية، ولقد نجحت هذه الفلسفة نجاحاً باهراً حتى السبعينات عندما كانت المداخيل الفردية مرتفعة، وكانت الحكومة تحقق دائماً فوائض في موازنتها العامة وأيضاً في ميزان مدفوعاتها. ولكن نشوب الحرب الأهلية عام1975 وحتى عام1990، كلف لبنان حوالي

25 مليـاراً مـن الـدولارات في شـكل تـدمير للبنيـة التحتيـة والمرافـق المختلفـة[1]. ومنـذ عـام 1990 وحتى الآن حـاول لبنـان ومـا زال يحـاول إصـلاح البنيـة التحتيـة جـذباً للاسـتثمارات العربيـة والأجنبيـة، ولكـن بـدأت تظهـر مشـكلة اقتصـادية سميـت أزمـة الماليـة العامـة، أو أزمـة الـدين العـام، وإضـافة إلى كـرة ثلـج الـدين العـام، جـاءت الخطـورة الـتي سـببتها سـندات الخزينة(وهي الوسيلة الرئيسية في تمويل عجز الموازنة) بمنافسة السيولة التي كان يمكن أن تتاح للقطاع الخاص، وزاد من أثر هذه المزاحمة ارتفاع أسعار الفائدة على السندات حتى بلغت 43.32%[2]، مما زاد من حدة الركود الاقتصادي، وأخرج الكثير من المؤسسات من حلبة الاقتصاد، وتسبب في تسريح الكثير من العمال، وغير ذلك من الأعباء التي ألقت بثقلها على اللبنانيين عموماً والمسلمين خصوصاً، فهم حسب الإحصاءات المختلفة الأوسع فقراً، كما تتركز مناطق الفقر الأولى والثانية في معاقلهم عكار والبقاع وقسم من بيروت[3].

وقد استحوذ الفقر، وضعفت القوة الشرائية لدى شريحة مهمة من اللبنانيين، وكثر النقاش العلمي والصخب السياسي حول حقيقة وعمق ظاهرة الفقر في لبنان، والمؤكد أن قيام سياسات اقتصادية واجتماعية فعالة دقيقة حول تحديد حجم المعاناة التي يواجهها الفقراء. والدراسات العلمية الإحصائية المتخصصة نادرة جداً. ومنذ سنوات قليلة حصلت دراسة تحت إشراف الجامعة اللبنانية الأمريكية(L.A.U)، وواكبتها دراسة إحصائية أخرى في نفس

(1) حجازي، د. مرسي السيد، **ضرائب الدخل والثروة والإنفاق في لبنان**، الدار الجامعية، بيروت 2002م، د.ط، ص9-14.
(2) يشوعي، د. إيلي، **اقتصاد لبنان رقم ورأي**، مكتبة لبنان، بيروت 1998م، ط1، ص13.
(3) الدح، عبد الله، وحجازي، حسين، **توزيع الدخل– نمط الانفاق وظاهرة الفقر في لبنان**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 1997م، د.ط، ص21.

الفترة تقريباً قامت بها إدارة الإحصاء المركزي في الجمهورية اللبنانية. أجمعت على انتشار الفقر بشكل واسع في لبنان وأن 37،6%[1] من الأسر تستدين لتأمين المعيشة اليومية. ولا توجد إحصاءات جديدة، وبمراجعة إدارة الإحصاء المركزي، أبلغنا د. يوسف الكيال، أن الدراسة الجديدة سترى النور في 2007.

ورغم عدم توافر الدراسات، إلا أن الأضرار اللاحقة بالفقراء يمكن قراءتها من:

1. رفع واردات الخزينة بزيادة الضرائب والرسوم غير المباشرة (رسوم البنزين، الميكانيك، الرسم البلدي، الماء، الكهرباء...) تجعل كل زيادة في الدخل تتآكل، دون أن تترك بصمات إيجابية على مستوى معيشة الأفراد والعائلات من ذوي الدخل المحدود.
2. عصر نفقات الدولة، أو على الأقل خفض نسبة هذا الإنفاق إلى الدخل القومي، مع ما يمكن أن ينتج منه من خفض يشمل التقديمات الاجتماعية والصحية..إلخ.
3. الخصخصة الآتية التي إذا لم يحسن تطبيقها، قد ترتب أعباء إضافية على الفئات الفقيرة التي لا قدرة لها على تحملها.
4. تحسن الجباية مع تقدم مرحلة السلم الأهلي، مما يعني زيادة أعباء إضافية على كاهل ذوي الدخل المحدود.

(1) إدارة الإحصاء المركزي، **كتاب الأوضاع المعيشية للأسر في منطقة عكار**، دراسة إحصائية، نيسان 1998، العدد10.

ويصاحب هذا كله غياب العدالة عن توزيع حصيلة الضرائب والرسوم، إذ أصبح عبء هذه الضرائب والرسوم واقعاً فقط على عاتق المواطنين الخاضعين للقانون ومبادئه بغض النظر عن فئات دخلهم[2].

ورغم الأسباب السابقة لا ننكر سبباً يزيد الوضع الاقتصادي للعائلات سوءاً، وهو عدم إدارة مواردها المالية بكفاءة، فنرى بعض هذه العائلات تنفق على الملابس ومظاهر الترف للاحتفاظ بمظهر مميز في مجتمعاتها، ولو أدى ذلك إلى التقنين حتى على الغذاء، وبعضها الآخر ينفق على التعليم مبالغ مهمة من المال، وذلك بإرسال أولادهم إلى مدارس خاصة ذات سمعة بدلاً من إرسالهم للمدارس الرسمية.

ولولا الاستثمارات العربية والأجنبية والمساعدات والقروض لما استطاع لبنان أن يخفض نسبة التضخم من 120% إلى 10%[1]. وما أحدثه الاقتصاد من نمو متزايد بضعف، جاء زلزال شباط 2005، ليطيح بهذا النمو الضعيف إلى ما دون الصفر بالمائة.

فأنهالت طلبات المساعدة الطبية والاستشفائية والاجتماعية والتعليمية وغيرها على صندوق الزكاة، فكان لا بد من السياسة الطارئة لمواجهة الظروف المستجدة، فتوسعت المساعدات الطبية والاجتماعية، مع ملاحظة تزايد الأمراض المستعصية خاصة السرطان والكبد والكلى وغيرها والتي تتصف بارتفاع كلفها.

(2) الدح، عبد الله، وحجازي، حسين، **توزيع الدخل– نمط الانفاق وظاهرة الفقر في لبنان**، ص11-14.
(1) الدح، عبد الله، وحجازي، حسين، **توزيع الدخل– نمط الانفاق وظاهرة الفقر في لبنان**، ص14.

كما كان من نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية أن أدخل السجن الكثير من أولاد العائلات المرموقة المعروفة، بشيكات بلا رصيد، فقد عجز المدينون عن السداد فلم يعذرهم دائنوهم وزجوهم في السجن، وهنا تدخل الصندوق في العديد من الحالات ليس بمصرف الغارمين بل بدفع كفالات من تعلق إطلاق سراحهم على دفعها.

ومنع الصندوق السجن والتشرد في الشوارع عن العديد من العائلات التي قصرت مداخيلها عن سداد إيجارات بيوتهم ومحلاتهم، وكان من بينهم مشايخ ورجال بر معروفين وأولاد عائلات خيرة.

ومع هذا الضغط المتزايد للأعباء كان نمو إيرادات صندوق الزكاة أبطأ من أن ينهض بها.

واقع صندوق الزكاة:

إن التنوع الطائفي في لبنان، ألجأ المشرع اللبناني إلى الإقرار بأن لكل طائفة دينية حريتها في إدارة شؤونها الوقفية والدينية من خلال مرجعياتها الدينية بما لا يتناقض مع الانتظام العام. ونظم المرسوم الإشتراعي رقم 18 لعام 1955م، قضايا مؤسسة الإفتاء والأوقاف الإسلامية الذي نص في مادته الأولى على ما يلي:"**المسلمون السنيون مستقلون استقلالاً تاماً في شؤونهم الدينية وأوقافهم الخيرية يتولون تشريع أنظمتها وإدارتها بأنفسهم طبقاً لأحكام الشريعة الغراء والقوانين والأنظمة المستمدة منها بواسطة ممثلين منهم...**".

بدأت الدعوة إلى تنظيم الزكاة في لبنان بوقت مبكر، ففي مطلع الأربعينات من القرن العشرين رفع عدد من الجمعيات الإسلامية لواء الدعوة إلى إنشاء مؤسسة للزكاة، وفي أواخر عام 1966م، قام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، بإيجاد الإطار القانوني لمؤسسة الزكاة بإضافة فقرة على المادة 3 من المرسوم 55/18 نصت على:

"ينشأ لدى مفتي الجمهورية صندوق مستقل تحدد إدارته وموارده وطرق الإنفاق منه بنظام خاص يضعه المجلس الشرعي الأعلى. غاية هذا الصندوق المساهمة في رفع مستوى المسلمين الديني والثقافي والاجتماعي والصحي". ولم يجر تطبيق هذا النص حتى بداية عام 1984م. ودخل صندوق الزكاة ساحة العمل الاجتماعي في ظل وجود عدد من المؤسسات الاجتماعية الإسلامية التي تقدم خدمات لقطاعات الأيتام والعجزة والمعوقين، وهي تقوم بجمع أموال الزكاة والصدقات.

انطلق صندوق الزكاة بعد صدور قرار إنشائه من نقطة الصفر يتلمس الخطى التنظيمية لمهمته ووضع **أهدافاً أساسية له** تمثلت في:

1. إحياء فريضة الزكاة في نفوس المسلمين في لبنان ونشر الوعي بها وبآثارها.
2. المساهمة في التخفيف من المعاناة التي يعيشها المسلمون منذ عهود، اجتماعياً وصحياً وتنموياً.

3. المساهمة في التخفيف من آثار التضخم الاقتصادي الذي عانى منه لبنان وأوقع نسبة كبيرة من سكان البلاد فريسة البؤس والحرمان[1].

واردات صندوق الزكاة في لبنان: قبل الغوص في الإنفاق وأرقامه وعناوينه نشير باختصار إلى موضوع الواردات. فالإدارة تسعى جاهدة لتوسيعها، وتتخذ العديد من الوسائل الممكنة والمباحة من الاتصال المباشر إلى الحملات الإعلانية في التلفزيونات وعلى الطرقات ويتوسط قطبي الحملة الإعلانية النشرة الفصلية والتذكير في بعض المناسبات كموسم الأضحية، فضلاً عن الندوات والمحاضرات التي تجول مختلف بقاع الوطن للدعوة للزكاة فقهاً ومحاسبةً وآثاراً، والتذكير الدائم للمهتمين من زوار الموقع على الشبكة الدولية. كل هذا وغيره أحدث زيادة مقبولة نوعاً ما في الحصيلة رغم التراجع الاقتصادي العام.

مجالات العمل (المستهدفة) في صندوق الزكاة:

تتوزع نشاطات الصندوق على مجموعة من المشاريع أملتها ضرورات وسياسة تغليب الأهم على المهم، بمواصفات مختلفه(مستمرة، دورية، إنتاجية، طارئة)، كما يلي:

[1] القباني، د. مروان، مدير عام صندوق الزكاة، بحث مقدم إلى ندوة الجزائر عام 2004م، بعنوان " **صندوق الزكاة في لبنان ومكافحة الفقر**"، ص2-3.

أولاً– المستمرة:

1. **مساعدات الصرف الشهري**: يرعى الصندوق مئات العائلات، من ذوي الاحتياجات الخاصة، الطاعنون في السن، الأرامل والأيتام، والمرضى والأسر المتعففه، يقدم لها صرفاً مالياً مطلع كل شهر. والمستفيد من الصرف الشهري يستفيد حكماً من تقديمات الصندوق الاجتماعية الأخرى، كالمساعدات العينية والأدوية والألبسة والكتب المدرسية، وتتم متابعة جميع حالات الصرف الشهري كل ستة أشهر كحد أقصى، لإخراج من تغيير حالهم إلى الأفضل من دائرة المستحقين وإدخال مجموعة أخرى جديدة من ذوي الحاجة.

إيجابيات المشروع: التواصل مع المستحقين وإشعارهم بتكافل المجتمع معهم وبدور فريضة الزكاة، فيزدادون شكراً لله ودعاءً للمزكين.

سلبيات المشروع: ضعف الحصيلة إنعكس مخصصات شهرية غير كبيرة.

2. **كفالة الأيتام**: يرعى الصندوق المئات من الأيتام من عمر يوم إلى عمر السادسة عشر (المقيمين عند أسرهم) ويقدم لهم المساعدات المالية الشهرية والمساعدات العينية (كسوة ومواد غذائية وكتب مدرسية مدعومة) والعناية الطبية.

إيجابيات المشروع: أنه يزيد أواصر التكافل والتضامن في المجتمع فمشاعر الناس مع الأيتام تختلف عنها في أداء الزكاة، والإقبال على كفالة الأيتام كبير في مواسم الدعاية ورمضان ومن قبل زوار الموقع الإلكتروني للصندوق.

سلبيات المشروع: عجزنا عن تحقيق طموحنا باستغراق حاجات الأيتام جميعها.

3. **دعم الكتاب المدرسي**: يهدف إلى شراء الكتاب المدرسي ودعمه بنسبة خمسين بالمائة، ليصل إلى الطالب بأقل من ربع ثمنه المتداول في الأسواق، كما يقدم القرطاسية بأسعار شبه مجانية، أما الكتاب المستعمل فيقدم مجاناً يستفيد من هذا المشروع سنوياً ما يفوق السبعة آلاف طالب.

ايجابيات المشروع: أنه يساعد على نشر العلم. وقد توسع مؤخراً نحو مناطق الشمال الفقيرة.

سلبيات المشروع: عدم شموله مختلف المحتاجين في مختلف المناطق.

4. **الدعم الطبي**: أنشأ الصندوق مركزاً طبياً في منطقة الطريق الجديدة – بيروت، يقدم العلاج على يد أطباء اختصاصيين. كما أنشأ مستوصفاً بالتعاون مع إحدى الجمعيات الخيرية العاملة في بلدة كترمايا في إقليم الخروب – جبل لبنان. ويدعم ويؤازر عدداً كبيراً من المستوصفات الخيرية في المناطق اللبنانية.

ايجابيات المشروع: أنه يقدم خدماته الطبية لمئات العائلات المحتاجة شهرياً. يحتوى على مختلف الاختصاصات دون استثناء، والمعاينة الطبية رمزية، والأدوية بسعر الكلفة وبعضها بالمجان. ويشارك المركز وزارة الصحة وبرنامج الأمم المتحدة في حملات التلقيح والمساهمة في إنجاحها.

سلبيات المشروع: عدم شموله مختلف المناطق، وزيادة العجز في ميزانيته سنوياً.

5. **دعم الدورات القرآنية الصيفية:** حيث يتواصل الصندوق مع اللجان المشرفة على هذه الدورات في مختلف المناطق اللبنانية، ويقدم لها المساعدات المالية كمساهمة في رواتب المعلمين وتأمين الكتب للتلاميذ والهدايا للمتفوقين.

ايجابيات المشروع: نشر وتوسيع حفظ كتاب الله.

سلبيات المشروع: إمكانيات المساعدة مقيدة بالموارد.

ثانياً– دورية:

1. **السلة الغذائية:** وهي حصص تموينية تتضمن أهم المواد الغذائية، توزع مرتين سنوياً، على مستفيدي الصرف الدائم، إضافة إلى الأقمشة والأدوات المنزلية والكهربائية.

إيجابيات المشروع: أن الحصة الغذائية يتركز توزيعها خارج أوقات التوزيع المألوفة والمعتادة من الهيئات والجمعيات والأغنياء، وغنى الحصة مقارنة بما يوزعه الآخرون.

سلبيات المشروع: عدم تكراره على فترات قريبة خلال العام.

2. **إفطار الصائم الفقير:** وهو مشروع مخصص لشهر رمضان المبارك، بحيث يحصل المستفيد على وجبة إفطار رمضانية يومية تكفيه وأسرته، إضافة إلى المواد الغذائية وحلويات ومعلبات فضلاً عن العينيات المتوافرة من أدوات كهربائية ومنزليه.

إيجابيات المشروع: يعتبر من أنجح مشاريع الصندوق، ويتوسع سنوياً وأصبح يساهم فيه شريحة أوسع، فضلاً عن دعوات الإفطار الجماعي لمجموعة من أيتام الصندوق وفقرائه على موائد بعض العائلات أو المؤسسات.

سلبيات المشروع: عدم شموله لكافة المستفيدين في مختلف المناطق خارج بيروت.

3. **عيدية الفقير**: وهو مشروع يهدف إلى إعطاء الأولاد الفقراء والأيتام صبيحة الأعياد المباركة عيدية مجزية تساعدهم على تأمين جزء من متطلبات فرحة العيد.

ايجابيات المشروع: أنه فكره غير معتادة وغير متوقعة عند الولد ويساهم في إدخال الفرحة إلى قلوب الفقراء.

سلبيات المشروع: عدم شموله شريحة واسعة، ولا يطال مختلف المناطق، فضلاً عن عدم وجود مداخيل ثابته كل عام لهذا المشروع.

4. **لحوم الأضاحي**: يعمد الصندوق إلى استقبال الأضاحي، وقيمتها غالباً من أهل الخير، ويتولى ذبحها وتوزيعها على مستفيدي الصندوق وعلى الأسر المحتاجة في مختلف المناطق والأقضية، علماً أن الأضحية تقطع أربع حصص فقط.

إيجابيات المشروع: أنه يذكر المسلمين بهذه السّنّة النبوية، وشموله كافة المناطق اللبنانية، فضلاً عن أن الحصة مرضية وتكفي العائلة.

سلبيات المشروع: غياب التعاون بين الصندوق والجمعيات العاملة في مثل هذا المشروع مما يضيق مساحة المستفيدين، بتكرار الاستفادة بين مختلف الجمعيات لفئة منهم، كما أن بعض الهيئات والجمعيات تقطع الأضحية إل 10 أو 15 حصة وبالتالي فالعائلة تكاد لا تحصل على ما يكفيها لطبخة واحدة.

5. **كسوة الشتاء والصيف**: تعتبر مداخيل الأسر الفقيرة والمحتاجة متدنية للغاية لا تكاد تكفي لسد رمقها من الطعام والشراب، لذا فإن الألبسة بالنسبة لها ستبقى في الدرجة الأخيرة من الاهتمام.. مما يعني حرمانها الدائم منها. من هنا، كان لزاماً على الصندوق أن يساهم في تغطية حاجات الأسر المتعددة والتي منها الألبسة والأحذية والقطنيات وغيرها. يستفيد من المشروع جميع أفراد الأسرة المستفيدة صغيرهم وكبيرهم على السواء.

ايجابيات المشروع: يساهم بفاعالية في التخفيف من عبء المعيشة عن كاهل المحتاج.

سلبيات المشروع: أنه ولقلة الموارد مخصص فقط للعائلات المسجلة في لوائح المساعدة الدائمة أو الأولية، والأرامل والأيتام فقط.

6. **رحلات الأيتام**: ينظم الصندوق صيف كل عام زهاء عشر رحلات ترفيهية للأيتام لمختلف المناطق اللبنانية، ويقدم لهم طعام الفطور، والغداء في أهم المطاعم، ويقيم المسابقات الثقافية لهم خلال الرحلة ويوزع عليهم الهدايا والحلويات.

إيجابيات المشروع: تحقيق جزء من طموح الأولاد الأيتام، وإشعارهم ولو لفترة أنهم ليسوا أقل شأناً عن غيرهم من نظرائهم.

سلبيات المشروع: أننا لا نستطيع أن نلبي كافة أمنيات الأيتام.

7. **رعاية السجناء:** يقوم الصندوق بتقديم المواد العينية من أدوات تنظيف، محارم، أدوية، مواد تعقيم، إضافة إلى تقديم الدروس والنصائح الدينية والاجتماعية، وذلك في سجون النساء والرجال بالاتفاق مع وزارة الداخلية وإدارة السجون.

إيجابيات المشروع: التواصل مع شريحة خاصة من المجتمع، فهم بحاجة للقليل داخل السجن، والأهم مما سبق التواصل معهم يدفع عن جزء منهم التنصير بداعي الحاجة، بل ندعوهم ونحثهم على التوبة والإنابة إلى الله عز وجل كي لا يقعوا مرة أخرى في شر أعمالهم.

سلبيات المشروع: ضعف الإمكانات المادية، والسلطة المعنوية والأدبية لرجل الدين المسلم.

ثالثاً– إنتاجية:

1. **المنحة الإنتاجية والقرض الحسن الإنتاجي:** يقصد بالمنحة الإنتاجية، آلة العمل أو أدوات المهنة، التي يقدمها الصندوق للأفراد القادرين على العمل ولكنهم غير قادرين على تأمينها، بعد أن يلمس فيهم المؤهلات المطلوبة. ومؤخراً قصرت المنح على أصحاب المبالغ الصغيرة بعد أن فشلت العديد من هذه المشروعات، وعاد أصحابها ليطلبوا المساعدة من الصندوق. واستحدث تحويل المنحة إلى قرض عندما كبرت المبالغ بناءً على رغبة أصحاب الطلب أن يكون قرضاً، وخاصة عندما يزيد المبلغ عن حد معين تحدده اللجنة.

من أمثلتها: -شباك صيد(وأحد المستفيدين ملك شركة، واليوم هو من المزكين).

-ماكينة قهوة أكسبرس.

-محلات صغيرة (سمانة، فرن مناقيش، مطعم..).

-شراء لوحات سيارات أجرة عمومية.

-تجهيز عيادة لحديثي التخرج.

-كاراج حدادة ودهان سيارات.

-إعادة تشغيل معمل خياطة.

-تجهيز محل لبيع البهارات والبزورات.

-ماكينات خياطة وحياكة، وزهور الخير بالتعاون مع بيت الزكاة الكويتي.

-البقرة الحلوب بالتعاون مع بيت الزكاة الكويتي والرحمة العالمية.

- تم تقديم قرض حسن لمهندس على أن يسدد بعد التخرج، وقد سدد بالفعل واليوم هو من أهم المقاولين في الخليج.

ايجابيات المشروع: مد يد العون والمساعدة للمحتاج لتأسيس أو تطوير عمل، ورد المبلغ من غير أعباء إضافية. وأثبت الواقع نجاح هذه الخطوة من ناحية انتقال الممنوح من العوز إلى الكفاية ومن الاستجداء إلى العطاء، حتى أن بعض المستفيدين من هذا المشروع أصبحوا من المزكين. وحادثة تذكر آملين توسعها، فقد أوقف أحد

المستفيدين من المشروع شقتين لصالح الصندوق، قائلاً هذا نوع من الاعتراف بجميل الصندوق فقد وقف معي قديماً.

سلبيات المشروع: استخفاف البعض بردّ القرض على أساس أن الصندوق مؤسسة خيرية إنسانية، وبالتالي فإنها لن ترفع دعاوى قضائية لاسترداد القرض، إضافة إلى فشل بعض المشاريع بسبب سوء إدارة المشروع أو عدم المبالاة به.

ملاحظة: التراجع عن هذا المشروع بسبب بعض المستخفين، خطأ، بل كان لا بد من تشديد شروط إعطاء المنح أو القروض، ولو وصل الأمر لرفع الدعاوى واتخاذ كافة الإجراءات بحقهم، فإيقاف أو إضعاف هكذا مشروع يمنع الخير عن كثير من الجادين.

2. **منح الدراسة المهنية:** وهي منح تعطى للطلاب الفقراء الذين يريدون متابعة تحصيلهم بالمعاهد المهنية، بتحصيل حسومات خاصة من المعاهد وتغطية جزء من القسط المتبقي، وبذلك يحصل الطالب على منحة دراسية شبه كاملة.

ايجابيات المشروع: تأمين التعليم الفني المحترف لشريحة اتخذت العفة رداءً لها.

سلبيات المشروع: قلة الجادين المنتسبين له.

3. **التأهيل الأسري:** وهو عبارة عن انتقاء أفراد قادرين على التعلم والعمل من ضمن الأسر الفقيرة، وإقامة دورات مهنية لهم، تمكنهم بعد تخرجهم من العمل ليكونوا أعضاء عاملين في المجتمع.

إيجابيات المشروع: تنمية روح الإنتاج وإبعاد فكر التسول عن شريحة لا بأس بها.

سلبيات المشروع: تراخي الكثيرات عن الانضمام أو الإقبال عليه، وتفضيل بعضهن المعونة الشهرية الثابتة على التعلم والعمل.

4. **طلبة العلم الشرعي**: وهو مشروع يكفل المبرزين من طلبة العلم الشرعي، في أزهر لبنان، وكلية الشريعة الإسلامية وغيرها. أملاً بتخريج دعاة وسطين مقبولين.

إيجابيات المشروع: نشر العلم الشرعي، والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

سلبيات المشروع: عدم القدرة على كفالة مجموعة أوسع من طلبة العلم الشرعي.

5. **البقرة الحلوب**: ويتلخص هذا المشروع في إعطاء العائلة الفقيرة في المناطق الريفية بقرة حلوباً تؤمن لها دخلاً شهرياً ثابتاً عبر بيع الحليب ومشتقاته، إضافة إلى البكاكير(المواليد الإناث)، ويشترط في العائلة المستفيده أن تكون على معرفة بتربية الأبقار وحلبها، وعدم بيع البقرة مدة خمس سنوات، وطوال العام الأول تقدم الاستشارة البيطرية على نفقة الصندوق ، ويتم هذا المشروع بتعاون ودعم بيت الزكاة الكويتي.

ايجابيات المشروع: يتصدر المشاريع الناجحة في الصندوق وهو الأول بين المشاريع الإنتاجية. ويتميز باستهدافه فئات اجتماعية ضعيفة، في الريف اللبناني والقرى النائية، وهو مخصص للأيتام والأرامل في عكار ووادي خالد في لبنان الشمالي.

سلبيات المشروع: تكاد أن تكون السلبيات غير موجودة سوى تغذية البقرة عند بعض العائلات، وعدم تنظيف حظائرها مما يسبب لها بعض الأمراض.

رابعاً– طارئة:

1. **مساعدات الصرف الأولي:** وهي عبارة عن مساعدة سريعة تعطى لمرة واحدة، لمعالجة الحالات الطارئة، وهي مساعدات تمكّن صاحب العلاقة من اجتياز المرحلة الصعبة التي يمر بها.

   إيجابيات المشروع: مد يد العون والتكافل معه في الأوقات الصعبة.

   سلبيات المشروع: العجز عن سد حاجة جميع المتقدمين.

2. **المساعدات المرضية:** وهي مساعدات مالية أولية تعطى للمرضى من أجل تغطية نفقات استشفائية. فقد أصبحت الطبابة والاستشفاء من القضايا الشائكة والصعبة التي ترخي بثقلها على الأسر والأفراد، لا سيما أمام الكلفة الباهظة للاستشفاء والعلاج. وبعد التحقق من الحاجة يغطي الصندوق جزءاً من فروقات وزارة الصحة أو الضمان الاجتماعي.

   ايجابيات المشروع: يستفيد من هذا المشروع بالإضافة للبنانين، المرضى من الجنسيات الأخرى الذين لا تشملهم مساعدات وزارة الصحة والضمان، وفي مقدمهم أخواننا من الفلسطينيين.

سلبيات المشروع: ليست من المشروع نفسه، بل قلة الموارد المتاحة للإنفاق عليه خاصة بعد قرار لجنة الصندوق التوسع فيه، لضرورات الأوضاع القائمة في لبنان.

ملاحظة: هو مشروع ملح، وتدعو الضرورة لدعمه ورفده بالموارد المالية حتى نحقق خدمة أوسع، فالمرضى ومشاكلهم بازدياد مضطرد.

صندوق الزكاة بالأرقام[1]: إن الأرقام التالية هي المجموعات العامة للحسابات في صندوق الزكاة وكل مجموعة تتألف من حسابات مختلفة تنتمي لنفس العنوان تقريباً، وهي تبين مقدار المنفق سنوياً وهو بتزايد مستمر نتيجة تزايد الثقة من الناس بمؤسسة صندوق الزكاة وبفضل الله نمت الواردات بتزايد بطيء رغم تراجع الحالة الاقتصادية في البلاد، فلله الحمد والمنة على عظيم نعمة ورحمته لفقرائه، بمزيد شكر الأغنياء على نعمه.

[1] مصدرها قسم المحاسبة في صندوق الزكاة، والبيانات الإعلامية من قسم الإعلام.

بيان المصروفات (بملايين الليرات اللبنانية)

	2006 (تقديرية)	2005	2004	2003	2002	2001	2000
المساعدات المالية الشهرية	527	549,8	429	407,6	415.8	418.4	508
المساعدات الاجتماعية	1250	1,250	1,477,2	787,1	375	685	557
المساعدات المرضية	361	328,7	294	217	231.6	225.2	205.1
طلبة العلم الشرعي	11	11	10,9	17,5	27.6	52.3	26.5
المساعدات العينية و الغذائية	195	194,2	207,1	173,8	162.3	110.6	133.2
المنح الانتاجية	33	33	0.5	5,7	0.2	47	16
كفالات الايتام	1004	1,003.5	583	711	558.2	523	482.3
افطار صائم	90	89,1	27,7	17,6	9.8	49.5	30.9
لحوم الاضاحي	288	288,9	118,4	88,2	59.4	76.7	22
مشروع البقر الحلوب	52	51,6	75,8	33,8	50.6	43	22.3
دعم الدورات القرآنية	13	12.9	11,6	9	1.8	5	4
دعم الكتاب المدرسي	50	50	50	25	25	25	25
	3874	3862.7	3285.2	2493.3	1917.3	2260.7	2032.3

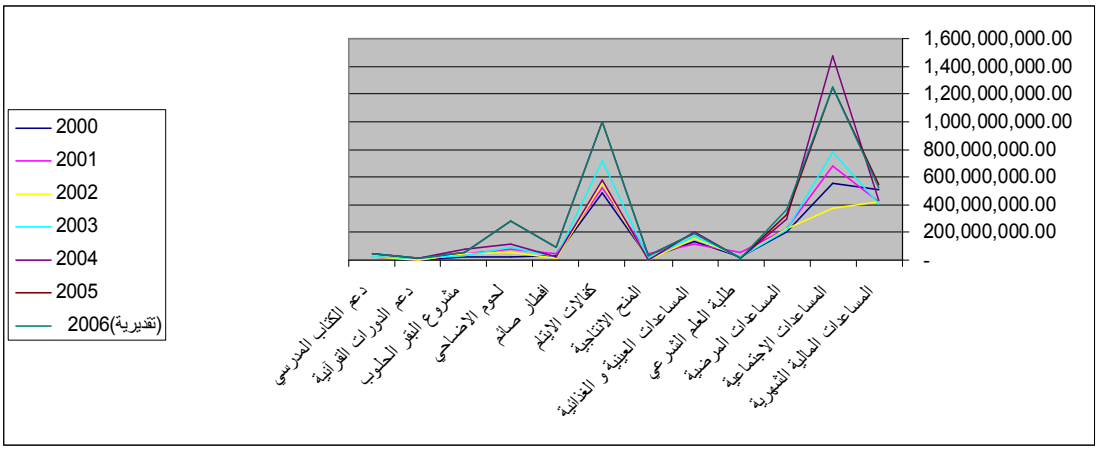

جدول بأعداد المستفيدين من بعض برامج صندوق الزكاة في السنوات العشر الأخيرة

	1996م	1997م	1998م	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م
الصرف الشهري	2153	2120	1787	1675	1580	1301	1181	1119	1201	1201
مساعدات مرة واحدة	1800	1657	2887	3490	1859	5435	5335	6135	6824	9013
مساعدات مدرسية	1079	6018	6021	6420	6351	6230	7453	7541	7325	7412
طلبة العلم	237	268	193	432	163	228	256	121	**260**	93
كفالة الأيتام	735	893	1036	964	821	884	1072	1187	**1260**	1344
إفطار صائم	2166	3751	3832	4367	5055	6003	6043	7250	10917	11130
الكسوة	5565	9796	9941	9835	9865	9901	9001	9043	9712	9931
إنتاجية	22	35	41	48	77	30	18	13	5	2
لحوم الأضاحي	–	3120	2320	2457	2221	2510	3340	26010	27140	21144
البقرة الحلوب	–	–	–	32	8	22	17	13	33	26
مساعدات عينية	–	2609	2200	4353	4530	4836	5210	5233	5607	8170

تحليل توزيع الإنفاق المنتظم المستمر: بين نقطتين زمنيتين متوازيتين، مختارين الفصل الثاني من العامين 1999 و 2006م. وهو يظهر أثر إعادة الدرس لأوضاع المستفيدين بانتظام، كما يتضح التراجع في الإنفاق في هذا المجال لصالح المجالات الحالة والطارئة وفي مقدمها المساعدات الاجتماعية و الصحية الطبية والاستشفائية.

التوزيع النسبي للنفقات المنتظمة بين نقطتين زمنيتين

الفصل الثاني 1999			الفصل الثاني 2006		
المنطقة	عدد المستفيدين	النسبة	المنطقة	عدد المستفيدين	النسبة
بيروت	1314	%82.7	بيروت	905	%80.16
طرابلس	96	%6.04	طرابلس	67	%5.93
عكار	84	%5.29	عكار	58	%5.14
الأقليم	78	%4.91	الأقليم	77	%6.82
صور	17	%1.06	صور	22	%1.95
	1589	%100		1129	%100

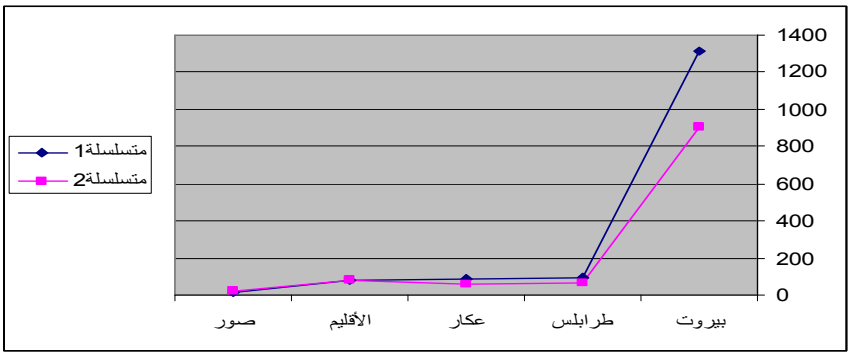

إيجابيات التطبيق[1]: يمكن بعد مرور عقدين من الزمن على إنشاء صندوق الزكاة في لبنان القول أن لتجربته إيجابيات تمثلت في:

[1] القباني، د.مروان، بحث مكافحة الفقر المقدم لمؤتمر الجزائر بعنوان دور الزكاة في مكافحة الفقر 2004م.

-تفعيل فريضة الزكاة في المجتمع حسب أصولها الشرعية في الاحتساب، بعد أن كان الأغلب من المقتدرين يؤدي زكاته على شكل تبرع عام دون معرفة بالأنصبة والنسب المتوجبة.

-تفهم كثير من مؤدي الزكاة أهمية العمل المؤسسي، بعد أن مر زمن اعتاد الناس فيه على التطبيق الفردي.

-تلبية حاجات أعداد واسعة من الفئات المعوزة، والتي لا تجد غايتها في مؤسسات الخدمات الاجتماعية المتخصصة.

-مكنت إدارة الصندوق من خلال عملها الإعلامي المنوع والاتصال المباشر بالناس، من طرح الموضوع كقضية تهم المجتمع في لبنان، وقد ظهر هذا من خلال دراسات جامعية تناولت تطبيق الفريضة في لبنان.

-إشعار شرائح عديدة من المعوزين الطارئين أن هناك مؤسسة يمكن اللجوء إليها في حال الضرورة، الأمر الذي يعكس ارتياحاً نفسياً وخصوصاً لدى الفئات التي أصيبت بالكوارث الطبيعية في لبنان مثل الفيضانات وجرف التربة وغيرها.

-إعانة عدد لا بأس به من العائلات لاكتساب رزقها من خلال تنفيذ مشاريع إنتاجية صغيرة مولها الصندوق من برنامج القرض الحسن، وإن كانت النتائج أقل من المتوقع بسبب الظروف الاقتصادية في لبنان.

-إعانة الكثير من المرضى في تسديد فواتير استشفائهم، نظراً لكون ارتفاع تكاليف الاستشفاء تمثل هماً كبيراً لدى المواطنين في لبنان.

-إعانة أعداد من الفلسطينيين صحياً واجتماعياً، وهم فئة من سكان لبنان تعاني أشد المعاناة في كافة الأمور الحياتية لعدم وجود المؤسسات الكافلة لهم.

سلبيات ومعوقات التطبيق: التي تمثلت في:

-نظراً لاستقلالية كل طائفة في إدارة شؤونها الدينية فإن فريضة الزكاة لا تحظى بدعم حكومي يتمثل في إيجاد قوانين خاصة بها لتعطيها الدفع القوي من جهة، وعدم رعايتها من جهة أخرى بعدم حسمها من وعاء ضرائب الدخل، فيضطر التاجر مثلاً الذي يؤدي زكاة ماله من خلال عروض تجارته أن يؤدي عنها ضريبة القيمة المضافة TVA مما يعتبر سداً لمنافذ الخير.

-إن الطبقة الموسرة في لبنان من كبار التجار والصناعيين تؤدي النذر القليل من زكاة أموالها في الأغلب وتكتفي بمجرد الصدقات المتناثرة.

-تتصدى كثير من المؤسسات الأهلية للخدمة الاجتماعية للحصول على زكاة من المكلفين مع أنها في الأصل ينبغي أن تقوم على فكرة الإحباس(الأوقاف)، وهذا يفتت حصيلة الزكاة ويضعف أثرها، علاوة على أن أغلب العمل مكرر في هذه المؤسسات.

-الخلط لدى الكثيرين ما بين الزكاة المفروضة والصدقة التطوعية والاكتفاء بمجرد العمل الخيري، وذلك نظراً لضعف الثقافة الإسلامية عموماً بين المسلمين بناءً على ضعف التعليم الديني في المدارس.

-انحصار أموال الزكاة في الثروة النقدية وبعض العينيات وغياب زكاة الزروع والثمار والأنعام وغيرها من أبواب الزكاة.

-ارتفاع تكاليف المعيشة في لبنان وخوف الناس من المستقبل لقلة الضمانات المعيشية في الشيخوخة والتعليم والصحة، وتحول أغلب الطبقة الوسطى إلى الطبقة المعوزة، مما سبب الإحجام عن أداء الزكاة لمن يملك الحد الأدنى من النصاب الشرعي وبالتالي تزايد التبعات على مؤسسة الزكاة.

-الظروف الاقتصادية الضاغطة والأزمة المعيشية الخانقة إضافة إلى ما كان قائماً من فقر.

رؤية الصندوق:

من الواضح أنه لا يمكن إلزام المسلمين بأداء الزكاة في لبنان، فالموضوع يعتمد بشكل تام على وعيهم لدينهم والتزامهم بشريعته وأريحيتهم في التفاعل مع قضايا المجتمع، وذلك يمكن أن يتحسن نحو الأفضل من خلال:

-التوسع في الدعوة لنشر الوعي بفريضة الزكاة وأهمية أدائها الديني للمزكي.

-بيان أهمية الزكاة وما تعكسه من تحسين لأحوال أهل العوز وبالتالي القضاء على كثير من أزمات المجتمع مما ينعكس استقراراً عليه وإطفاءً لعناصر التفجر فيه.

-التوسع في إيجاد فروع لصندوق الزكاة في كافة المناطق اللبنانية للتمكن من الوصول إلى أكبر عدد من المسلمين في مجال الزكاة جمعاً وإنفاقاً مما يؤدي إلى مضاعفة الحصيلة الزكوية وبالتالي التوسع في أعداد المستفيدين منها.

-إيجاد إطار من التنسيق (في غياب مركزية الزكاة) بين صندوق الزكاة والمؤسسات الاجتماعية الخيرية العاملة في الوسط الإسلامي لتجنب تكرار الأعمال، والتسبب في ضياع كفاءة وفاعلية حصيلة أموال الزكاة.

-التوسع في تمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة والتنسيق بين المؤسسات التي تتبنى هذه السياسة وذلك بحسب كل منطقة وما يصلح لها من مشاريع.

-اعتماد معدل سنوي للتسرب الإيجابي للمستحقين بنسب متواضعة ترتفع سنوياً اعتماداً على معدلات النجاح المحققة واقعياً. على أن يكون المستفيدين من لوائح الصندوق المعروفين بالأمانة وصدق الهمة، للتعفف بمشروع منتج على أن يستعان بخبراء بعض البنوك الإسلامية لدراسة جدوى المشروعات وإمكانيات نجاحها، ثم تدريب المستفيدين على إدارة المشروع، ومتابعتهم للسنة الأولى على الأقل، على أن يعطوا المال على شكل قرض يوقعه عبر بنك يتعاون معه الصندوق فيضفي عليه الجدية في العمل

والتسديد، مع اشتراط كفيل يوقع أوراق البنك مع المستفيد، مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الضامنة لعودة الأموال.

-الدعوة لخطة إعلامية مستمرة تبني التزام الفرد في غياب الإلزام القانوني، موحدة على صعيد العالم الإسلامي. وهي الوسيله شبه الوحيدة لدعوة المسلمين للنهوض بالفريضة. ولا أجد الأمر مستغرباً كون الإعلان أحد وسائل الترغيب النافعة والفاعلة، وماذا أهم من أن نرغب بإقامة وأداء الفرائض. فالمسلمين لا يجمعون أو يدمنون على شيء أهم من إدمانهم على شاشات الفضائيات. فبالحكمة في صياغة الإعلان وبثه في كافة دول العالم الإسلامي وبلغاته على فضائياته مع توضيح أهمية العمل الزكوي المؤسسي والمركز بيد المؤسسة المرجعية في كل دولة، حتى تؤتي الزكاة أُكُلها.

وتبقى هذه الملاحظات في حال تنفيذها محدودة الأثر أمام الظاهرة المتضخمة للفقر في لبنان والتي لا مجال لمعالجتها إلا بسياسات إصلاحية تتولاها الدولة بجميع قطاعاتها. ساعتئذٍ يمكن أن تشكل الزكاة عنصراً مساعداً وفاعلاً في التخفيف من الفقر وتأخذ بُعدها الحقيقي وحجمها المنتظر منها خصوصا في مجال تحويل الكثير من المستهلكين إلى منتجين.

وإن كان هذا على صعيد ما تطمح إدارة الصندوق مباشرة إلى فعله دون معونة من الدولة أو أي جهة رسمية، لذا كان لا بد من إحداث تغيير ما في الأجواء القانونية لإحداث أثر في الواردات وتغيير الصورة للزكاة ومؤسستها، فكان مشروع القانون التالي:" **يعتبر من تكاليف الربح ويخرج من وعاء الضريبة كل تبرع يدفعه شخص طبيعي أو معنوي إلى**

مؤسسة أو مؤسسات تسميها رئاسة الطوائف الدينية المعترف بها قانوناً في لبنان". وقد قدم لصاحب السماحة مفتي الجمهورية لعرضه على ورؤساء الطوائف اللبنانية لنيل الإجماع عليه قبل تقديمه للبرلمان، فهي الوسيلة شبه الملزمة للمجلس النيابي لإقراره وإلزام وزارة المالية به.

وهذا القانون إذا تحقق سيحدث طفرة في واردات صندوق الزكاة، بل وسيشجع أصحاب الأعمال المسلمين على دفع الزكاة لصندوق الزكاة واعتباره من تكاليف الربح الجائزة التنزيل ضريبياً.

خاصة إذا علمنا الأرقام الممكنة، وكمثال توضيحي مبني على أرقام واقعية دقيقة. فقد أعلنت جمعية المصارف اللبنانية أن الوادائع الموجودة لدى الجهاز المصرفي في لبنان عام 2003 – 2004م تبلغ 63 مليار دولار (يملك المسلمون حسب إحصاءات المصارف 70% منها)، هذا بخلاف أموال الصناعة والتجارة والزراعة والحلي وعائدات المهن الحرة ورواتب الموظفين في القطاع العام والخاص. فإذا كان ما يملكه المسلمون من هذه الودائع المصرفية افتراضاً يصل إلى عشرين مليار دولار مثلاً، لتبين أن أموال الزكاة المتوجبة على تلك الثروات تبلغ 500 مليون دولار سنوياً.

لا شك أن هذه الأرقام كبيرة جداً في حال التطبيق الصحيح للزكاة، وهي في هذه الحال يمكن أن تؤثر فعلياً في عملية مكافحة الحاجة. إلا أن الواقع مختلف جداً، فالحصيلة الحالية التقديرية للزكاة (حيث أننا لا نملك إحصاءات في هذا المجال) لا تتجاوز تقديراً الخمسة عشر

مليون دولار سنوياً، وهذا معناه أن نسبة 0.03 % من أموال الزكاة يجري إخراجها فقط، وهو مبلغ ضئيل جداً لا يكاد يفي بالمتطلبات الفعلية لتلبية الحاجات الأساسية للفقراء، علماً أن هذا المبلغ موزع على عدد كبير من المؤسسات في نشاطات متكررة على الأغلب.

والزكاة بواقعها الحالي في لبنان تستطيع أن تكافح الفقر على مستوى الأفراد لا على مستوى الظاهرة، وهذا ما قام به صندوق الزكاة الذي عمل على إجراء نقلة نوعية بالنسبة لعدد من الفقراء المتعففين ومن الغارمين ومن الذين لديهم استعداد لتنفيذ مشاريع إنتاجية صغيرة تمكنوا بمساعدة الصندوق من التخلص من حالة الفقر لديهم وأصبحوا من الذين يخرجون زكاة أموالهم.